Document: EB 2011/LOT/P.7
Date: 8 November 2011
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية السلفادور من أجل

مشروع التنمية الريفية والتحديث في الأقاليم الوسطى وشبه الوسطى – التوسيع

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Enrique Murguia
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2341 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: e.murguia@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا – السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف – التنمية الريفية وسياق الفقر 1

باء – الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية والاستراتيجية القُطْرية للصندوق 2

ثانيا – وصف المشروع **4**

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 4

باء – الهدف الإنمائي للمشروع 4

جيم – المكونات والمخرجات 5

ثالثا – تنفيذ المشروع **6**

ألف – النهج 6

باء – الإطار التنظيمي 6

جيم – التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 7

دال – الإدارة المالية والتوريد والتسيير 8

هاء – الإشراف 8

رابعا – تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **8**

ألف – تكاليف المشروع 8

باء – تمويل المشروع 9

جيم – تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 9

دال – الاستدامة 9

هاء – تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 10

خامسا – الاعتبارات المؤسسية **10**

ألف – الامتثال لسياسات الصندوق 10

باء – المواءمة والتنسيق 11

جيم – الابتكارات وتوسيع النطاق 11

دال – الانخراط في السياسات 12

سادسا – الوثائق القانونية والسند القانوني **12**

سابعا – التوصية **12**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 13

الذيل

الإطار المنطقي

جمهورية السلفادور

مشروع التنمية الريفية والتحديث في الأقاليم الوسطى وشبه الوسطى

تقرير رئيس الصندوق

خريطة منطقة المشروع

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن اي راي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود او التخوم او السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*

IFAD

جمهورية السلفادور

مشروع التنمية الريفية والتحديث في الأقاليم الوسطى وشبه الوسطى – التوسيع

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية السلفادور
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للمشروع:	38.40 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه حساب الأمانة الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي:	11.15 مليون يورو (بما يعادل 15.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط التمويل الذي يقدمه حساب الأمانة الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي:	18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 5 سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة الإشاري السنوي كما يحدده الصندوق سنويا
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق (كما وافق عليه المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2007):	9.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.56 مليون دولار أمريكي تقريبا)
مساهمة المقترض:	5.40 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	3.40 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل التكميلي المقترح تقديمه إلى جمهورية السلفادور من أجل مشروع التنمية الريفية والتحديث في الأقاليم الوسطى وشبه الوسطى – التوسيع، على النحو الوارد في الفقرة 48.

قرض تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية السلفادور من أجل مشروع التنمية الريفية والتحديث في الأقاليم الوسطى وشبه الوسطى – التوسيع

أولا – السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف – التنمية الريفية وسياق الفقر

1- مازالت السلفادور تعاني من ارتفاع تفشي الفقر الريفي فيها، وما زال قطاعها الريفي يواجه هشاشة متزايدة، إذ كان لأزمة أسعار الأغذية وأزمة الطاقة والأزمة المالية أثر كبير على السكان. في نفس الوقت، يواجه البلد تحديات كبيرة في الترويج لمحاصيل التصدير التقليدية (السكر والقهوة)، وفي تنويع الإنتاج والحد من واردات الأغذية. وتعاني سلاسل القيم الغذائية (المحاصيل التجارية والمحاصيل الأساسية) ذات الصلة بالمجموعات المستهدفة للصندوق من العديد من المعوقات في: الأصول ذات الصلة بالإنتاج والبنى الأساسية لإضافة القيمة؛ الموارد والخدمات المالية؛ المساعدة التقنية للقطاع العام؛ وعلى وجه الخصوص الوصول إلى الأسواق. وتؤدي مثل هذه المعوقات إلى انخفاض الإنتاجية وتراجع الاستهلاك والدخول، وبالتالي إلى الفقر.

2- السلفادور بلد صغير من بلدان الدخل المتوسط المنخفض في أمريكا الوسطى، وهو ذو كثافة سكانية عالية إذ يصل تعداد سكانه إلى 6.9 مليون نسمة (40 بالمائة منهم ريفيون)؛ وأما متوسط الدخل الإجمالي الوطني للفرد الواحد فهو بحدود 360 3 دولار أمريكي (طريقة أطلس 2010). ويبلغ مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسلفادور 0.659 (حيث تصنف في المرتبة 90 بين 169 بلدا) (2010). كانت السلفادور من أول البلدان التي نفذت اتفاق التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية (مارس/آذار 2006)، وبناء عليه فقد قامت بتنويع صادراتها. ويسهم قطاع الزراعة/القطاع الريفي في البلاد بـــ 13 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يشغِّل 44 بالمائة من السكان النشطين اقتصاديا. وتحتل السلفادور المرتبة 82 (3.99) في مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي للفترة 2010–2011.

3- كذلك فإن السلفادور بلد يتصف بتفاوتات اقتصادية واجتماعية واسعة (يبلغ مكافئ جيني للدخل 0.46) سواء بين الأقاليم أو بين البلديات، وهو ما يؤثر على وجه الخصوص على النساء والمجموعات الضعيفة. ويعتمد أشد الناس فقرا في السلفادور على الزراعة للحصول على كفاف العيش مع وصول محدود للأراضي، والتي هي على الغالب من نوعية أقل جودة. وتتصف البلاد بتركيز كبير للأراضي الإنتاجية في أيدي القلة من مالكي الأراضي، في حين أن 80 بالمائة من المنتجين الزراعيين يزرعون حيازات تقل في مساحتها عن 1.4 هكتار، ويقع العديد منها على السفوح المنحدرة، كذلك فإن نسبة كبيرة ممن يستأجرون الأراضي ينخرطون في زراعة الكفاف. ولا تفي السلفادور بالطلب المحلي على الحبوب وغيرها من الأغذية، وبالتالي فإن أمنها التغذوي والغذائي عرضة للمخاطر على الدوام. ويعتبر تدهور الموارد الطبيعية فيها شديدا وهي عرضة للكوارث المتعلقة بتغير المناخ، ومما يزيد من تعرضها للمخاطر الناجمة عن الهطولات المطرية المتفاوتة وموجات الجفاف الطويلة والأوبئة المتكررة التي تنجم عن التغييرات الملحوظة في المناخ مما خلف أثرا سلبيا كبيرا على سبل عيش المجموعات التي يستهدفها الصندوق. كذلك فإن الأزمات المتكررة في أسعار الأغذية والنفط قد أدت إلى خسارة الآلاف من الوظائف وخاصة في قطاع تجميع الصادرات أو ما يعرف بمصطلح "maquila" وإلى انخفاض واضح في تحويلات العاملين في الخارج.

4- وتشير التقديرات إلى أن الفقر يؤثر على 49 بالمائة من السكان الريفيين. وتشغل النساء أقل المراتب على السلم الاجتماعي والاقتصادي إذ أن وصولهن إلى التعليم والعمل المأجور والأجور العادلة والخدمات الرئيسية وبرامج التنمية الاجتماعية والإنتاجية محدود للغاية. وبصورة مشابهة يواجه الشباب الريفيون نقصاً حاداً في فرص التعليم والعمالة، وأما السكان الأصليون (ناهوا–بيبيل ولينكا وكاكاوتيرا) ممن يتمركزون في 63 بلدية من البلديات في البلاد وعددها 262، ويمثلون على الأقل 10 بالمائة من إجمالي السكان فإنهم يعيشون تحت ظروف تتسم بالتهميش والإهمال الاجتماعي والثقافي الشديدين.

باء – الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية والاستراتيجية القُطْرية للصندوق

5- استجابة للمعوقات الواردة أعلاه، فقد حددت حكومة السلفادور (يونيو/حزيران 2009) جملة من القضايا الرئيسية الوطنية والإنمائية القطاعية في وثيقتها للتنمية الاستراتيجية التي أرست رؤية السلفادور حتى عام 2024، كما حددت أيضا المجالات الإنمائية التي تحظى بالأولوية للفترة 2010–2014.

6- بناء عليه تلتزم الحكومة بالاستثمار بصورة أكبر في التنمية الريفية والحد من الفقر مع السعي إلى: (1) زيادة الأمن الغذائي والتغذوي وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (2) إنشاء منتدى لتنويع وتكثيف الزراعة وتوليد فرص العمال/الأعمال الريفية؛ (3) الترويج للوصول إلى الأسواق الداخلية وما بين الإقليمية والخارجية؛ (4) تعزيز البرنامج الوطني للتنمية الريفية في إطار تعزيز المؤسسات القطاعية.

7- وركزت خطة الحكومة القطاعية الاستراتيجية الجديدة للفترة 2010–2014 على الأولويات التالية: (1) توليد الدخل وفرص العمالة؛ (2) توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية للبلاد؛ (3) تعزيز روابط المبادرات الزراعية/الإنتاجية، وإضفاء الطابع التجاري عليها والوصول إلى الأسواق الخارجية (4) الابتكارات

التقنية والتحديث الريفي؛ (5) الترويج لرابطات الإنتاج والرابطات الاقتصادية وتنمية القدرات على المبادرات الفردية؛ (6) إرساء قيادات جديدة ريفية تركز على النساء والشباب الريفيين؛ (7) توسيع البنى الأساسية الإنتاجية والأمن الغذائي؛ (8) الاستدامة البيئية وتجميع الأراضي بما في ذلك تحديد المناطق الصغرى التي تتمتع بإمكانيات إنتاجية عالية.

8- **الأهداف الاستراتيجية.** في حين تطرقت المشروعات السابقة التي مولها الصندوق لإعادة الإعمار بعد الزلازل والحرب، فقد ركز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الذي صاغه الصندوق للسلفادور عام 2001 على أربعة مجالات استراتيجية للترويج للتحديث الريفي وخلق الأسس لانخراط الصندوق على المستوى الوطني: (1) الابتكار/التحول الزراعي؛ (2) المشروعات الصغرى؛ (3) روابط السوق؛ (4) التدريب على اكتساب المهارات الحرفية. وتمت إعادة تعريف التوجهات الرئيسية للاستراتيجية القطرية التي صاغها الصندوق للسلفادور في عملية صياغة مشروع التحديث والتنمية الريفية للأقاليم الوسطى وشبه والوسطى للأخذ بعين الاعتبار السياق المؤسسي الجديد للبلاد والمعوقات/ الفرص المتغيرة. وتركز الاستراتيجية على توليد الدخل وفرص العمالة للمجموعات المستهدفة للصندوق من خلال خطوط الإجراءات التالية: (1) تطوير روابط المبادرات الفردية والترويج للوصول للأسواق لصالح المشروعات الصغرى والأعمال الريفية؛ (2) بناء رأس المال الاجتماعي والبشري بما في ذلك تعزيز القدرات التنظيمية والتخطيطية للأراضي الريفية وقدرات المبادرات الصغيرة حسب الأولويات الإنمائية للبلاد.

9- وافق المجلس التنفيذي للصندوق على المشروع الأصلي في سبتمبر/أيلول 2007. وغدا قرض المشروع (القرض رقم SV-728) نافذاً بتاريخ 18 ديسمبر/كانون الأول 2009. وكان التاريخ الأصلي لإنجاز المشروع في حدود 31 ديسمبر/كانون الأول 2015؛ وتاريخ إغلاق القرض 30 يونيو/حزيران 2016. وقدرت تكلفة المشروع الإجمالية الأصلية الموضوعة أصلا لفترة ست سنوات بـــ 20.07 مليون دولار أمريكي يتم تمويلها من خلال قرض الصندوق وقيمته 14.56 مليون دولار أمريكي، (بشروط متوسطة)، بالإضافة إلى مساهمات من الحكومة والمستفيدين.

10- يمكن تبرير توسيع المشروع المقترح – الذي سيتم تمويله من خلال قرض تكميلي بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي من حساب الأمانة الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي – على أساس الهدف المنصوص عليه لتوسيع تغطية أصحاب الحيازات الصغيرة وتكثيف الإجراءات الإنمائية لكي تواكب الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة. وفي الوقت نفسه سييسر توسيع البرنامج تعزيز المبادرات الإنتاجية وسلاسل القيمة الناجمة عن العمليات السابقة للصندوق في السلفادور. وسيزيد التمويل الإضافي من أثر المشروع على الوصول إلى الأسواق من خلال تمويل مشروعات ثانوية إضافية، كما أنه سيسمح أيضا بتوفير المساعدة التقنية المتخصصة والدعم المالي لمشروعات الرابطات الريفية التي تم إنشاؤها أصلا في شالاتينانغو ولاليبرتاد بموجب برنامج إعادة الإعمار والتحديث الريفي.

ثانيا – وصف المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

11- تتألف منطقة المشروع الموسعة من المناطق الريفية في121 بلدية في الأقاليم الوسطى وشبه الوسطى في البلاد بما في ذلك جميع أقسام كاباناس (9 بلديات)؛ وشالاتينانغو (33 بلدية)؛ وكوسكاتلان (16 بلدية) ولا ليبرتاد (22 بلدية)؛ ولا باز (22 بلدية)؛ وسان فنسنت (13 بلدية)؛ وسان سلفادور (6 بلديات) مختارة على أساس المؤشرات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وهي جوازابا، وبانكيمالكو، وروزاريو دي مورا، وسان مارتين، وسانتياغو تكساكوانجوس، وتوناكاتيبيك. وهذه البلديات بمعظمها بلديات ريفية يعاني سكانها من الفقر والفقر المدقع. سيوفر المشروع الدعم الحاسم لخطة الزراعة الأسرية وذلك من خلال برنامجين رئيسيين اثنين يتطرقان إلى نقطتين (1) الأمن الوطني الغذائي والتغذوي؛ (2) الروابط الإنتاجية.

12- تتألف المجموعة المستهدفة من سكان المجتمعات الريفية الفقيرة المنخرطين في الزراعة الأسرية صغيرة النطاق لأغراض الاستهلاك أو للبيع في الأسواق المحلية، والمزارعين المعدمين، والعمال الزراعيين، ومالكي الأعمال الصغيرة والمشروعات الصغرى (الزراعية وغير الزراعية)، والنساء والشباب الريفيين؛ والسكان المهمشين ممن يتصفون بتقاليد ثقافية أصلية واضحة. وقد استهدف المشروع الأصلي 000 33 أسرة كمستفيدين مباشرين في 66 بلدية في خمسة من أصل سبعة أقسام في الأقاليم الوسطى وشبه الوسطى. أما المشروع الموسع فسوف يزيد من المساعدة ليصل إلى 000 40 أسرة ستستفيد من جميع البلديات الـــ 121 في سبعة أقسام في الأقاليم الوسطى وشبه الوسطى، ومنها 000 15 أسرة ستستفيد من المساعدة التقنية وخطط الأعمال والوصول إلى أموال بناء الأصول غير القابلة للسداد والخدمات المالية الريفية المستندة إلى الأسواق، و000 25 أسرة ستستفيد من البنى الأساسية الاجتماعية والتدريب والإجراءات الصارمة لصالح الشباب والنساء الريفيين، والمنح الدراسية لأغراض التعليم التقني، والتخطيط المعزز للأراضي والبلديات.

باء – الهدف الإنمائي للمشروع

13- يهدف المشروع إلى الحد بشكل معتبر من الفقر بين السكان الريفيين في المجتمعات والبلديات في الأقاليم الوسطى وشبه الوسطى. ومع الاحتفاظ بأهدافه الأصلية، سيسعى المشروع إلى تمكين الفقراء الريفيين في منطقة المشروع المحددة على بناء رأسمالهم البشري والاجتماعي، زيادة إنتاجهم وفرص العمالة المتوفرة لهم ودخولهم، مع إعادة إحياء الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة رشيدة في سياق الهياكل المعززة القادرة على تنفيذ التنمية الريفية.

14- للمشروع ثلاثة توجهات رئيسية وهي: (1) تنمية رأس المال البشري والاجتماعي من خلال تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية والقدرة على اتخاذ القرارات في المجتمعات الريفية ورابطات المنتجين ورابطات التنمية المجتمعية والتعاونيات وموفري الخدمات القطاعية؛ (2) تحويل زراعة الكفاف والأنشطة غير الزراعية إلى مشروعات صغرى وأعمال ريفية مربحة وموجهة نحو الأسواق المحلية

والخارجية، مدعومة بمساعدة تقنية متخصصة تتعلق بالأعمال، والموارد لبناء الأصول التنافسية وأموال الاستثمارات والوصول إلى الخدمات المالية؛ (3) إعادة إحياء المناطق المتدهورة بيئيا من خلال الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وإضفاء الطابع المؤسسي على تخطيط الأراضي.

15- كذلك يسعى المشروع أيضا إلى التنسيق المعزز للتنمية الريفية ومواءمة الاستراتيجيات للحد من الفقر والهشاشة في وجه تغير المناخ، وتحسين الأمن الغذائي. وسيتم تحقيق ذلك من خلال: (1) تعزيز القدرات التشغيلية والمؤسسية للتنمية الريفية بدءاً من المديرية العامة للتنمية التابعة لوزارة الزراعة؛ (2) دعم التخطيط التشاركي للأراضي في البلديات؛ (3) تعزيز التحالفات الاستراتيجية مع الوكالات الإنمائية الشريكة ومع الهيئات الرئيسية في القطاع الخاص.

جيم – المكونات والمخرجات

16- **المكونات.** سيبقي المشروع على مكوناته الأولية الخمس وهي: (1) تنمية رأس المال البشري والاجتماعي؛ (2) الإنتاج المستدام وإعادة إحياء وإدارة الموارد الطبيعية؛ (3) تنمية المشروعات الصغرى والأعمال الريفية؛ (4) الخدمات المالية الريفية؛ (5) تنسيق المشروع والتعزيز المؤسسي للتنمية الريفية.

17- **المخرجات.** يتوقع أن يحقق المشروع من خلال أنشطته واستثماراته المخرجات الست الرئيسية التالية: (1) تنمية رأس المال البشري والاجتماعي: وذلك بتعزيز المشاركة وبناء قدرات المجتمعات الريفية/السكان الأصليين الإدارية وقدرتهم على اتخاذ القرارات؛ رابطات المنتجين وموفري الخدمات وبالتالي تحفيز عملية إنمائية مدارة ذاتيا محورها المجتمعات المحلية تهدف إلى التنمية الشاملة والتحديث الريفي؛ (2) الإنتاج الزراعي المستدام: القدرات الإنتاجية التنافسية المستدامة للرابطات لأغراض التنمية المجتمعية، وحدات الإنتاج الأسرية ومنظمات المنتجين التي سيتم دعمها وتعزيزها بشكل فعال؛ (3) إعادة إحياء وإدارة الموارد الطبيعية: بين السكان الريفيين/الشعوب الأصلية المستفيدة من تقنيات إعادة الإعمار والإنتاج المستدامة مما سيسهم في عكس توجه إزالة الغابات والحت والتعرية وتدهور الموارد الطبيعية على وجه العموم على مستويات البلدية والمزرعة ومستجمعات المياه الصغرى؛ (4) تنمية المشروعات الصغرى والأعمال الريفية: تطوير المستفيدين المنظمين وتعزيز القدرات على المبادرات الفردية، إنشاء وتحديث منشآت صغرى وأعمال ريفية تنافسية (زراعية وغير زراعية) لكل من الأسواق المحلية والخارجية من منظور سلاسل القيمة؛ (5) الخدمات المالية الريفية: تيسير وصول المستفيدين من المشروع إلى الائتمان والخدمات المالية لأغراض الإنتاج والتحول وإضفاء الطابع التجاري والتصدير؛ (6) تنسيق المشروع والتعزيز المؤسسي للتنمية الريفية: تعزيز وتقوية القدرات التقنية والتشغيلية والقدرة على التنسيق بين المؤسسات في وزارة الزراعة.

ثالثا – تنفيذ المشروع

ألف – النهج

18- ستكون استراتيجية التنفيذ تشاركية يقودها الطلب مع مساهمة نشطة من المجموعات المستهدفة وستستند إلى آلية استهداف شفافة تقوم بصورة مباشرة بتحويل الموارد والمسؤوليات إلى الكيانات الاقتصادية المنظمة والمصممة لإرساء الأسس لإجراءات إنمائية طويلة الأمد على مستوى المحلي ومستوى البلدية ومستوى مستجمعات المياه الصغرى وضمن مجتمعات الشعوب الأصلية، كذلك ستكون هذه الاستراتيجية ملتزمة بإنشاء منتدى تنسيقي جديد لأغراض التنمية الريفية ضمن وزارة الزراعة. وإيلاء اهتمام خاص للترويج لإلغاء التمييز ضد النساء الريفيات، ولتحديد الإجراءات الهادفة إلى تيسير ممارسة النساء لحقوقهن وقدراتهن بصورة كاملة في مجالات القيادة وتنمية المبادرات الفردية.

19- ستشكل مؤشرات السوق وطلب السوق القوة الموجهة للبرنامج في حين ستكون خطة العمل الأداة الرئيسية لتصميم الأعمال والاستثمارات والإنتاج/التحول والمتابعة. وسيتم تطوير الصناديق التنافسية لبناء القدرات على طول الروابط المختلفة (الإنتاج/التجهيز/إضفاء الطابع التجاري) لسلاسل القيمة التي تهم المجموعات المستهدفة للصندوق.

20- سينفذ المشروع من خلال الآليات التالية: روابط المبادرات الفردية على طول الحلقات المتنوعة لسلاسل القيمة المحددة. تخطيط البلديات وإدارة وتنمية الأراضي في المناطق الريفية التي تستخدم وتدعم في آن معا رابطات البلديات الموجودة، التحالفات العملية على المستوى التجاري مع كيانات القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك سيتم التطرق للأمن الغذائي تحديدا من خلال: دعم تحسين إنتاجية الحبوب الغذائية التقليدية ومحاصيل القيمة الأعلى، الدخول المتأتية من الأنشطة غير الزراعية، وتوسيع الوصول للإدخارات الريفية وغيرها من الخدمات المالية، والقدرة التخطيطية للهياكل الحكومية المحلية والبلدية التي سيتم تعزيزها لدعم تنمية الأراضي في المناطق الريفية.

باء – الإطار التنظيمي

21- ستنفذ وزارة الزراعة المشروع بحكم كونها الوكالة المنفذة من خلال وحدة تنسيق المشروع الموجودة في الميدان والكيانات التنفيذية المتعاقد معها وموفري الخدمات التقنية المتخصصين وغيرها من الخدمات. وسوف تتمتع وحدة تنسيق المشروع بالاستقلالية المالية والإدارية من خلال تفويض بالسلطات لها من وزارة الزراعة مما يتماشى مع الترتيبات المشار إليها للمشروعات الأخرى التي يمولها الصندوق في البلد. وسوف تتألف وحدة تنسيق المشروع من مديرية وثلاث وحدات داعمة: (1) الإدارة؛ (2) التنمية مع منظور التمايز بين الجنسين؛ (3) التخطيط والرصد والتقييم والتعلم. وسيتم تنفيذ مكونات المشروع من خلال تنسيق الأخصائيين في التنمية البشرية والاجتماعية، والإدارة المستدامة للإنتاج والموارد الطبيعية، والمشروعات الصغرى والأعمال الريفية، وإدارة الائتمان والأموال.

22- يتألف شركاء التنفيذ الأساسيون لوزارة الزراعة من البلديات ورابطاتها والمنخرطين في تخطيط وتنمية الأراضي/التخطيط والتنمية المحلية، ورابطات التنمية المجتمعية، ورابطات المنتجين التي توفر الخدمات

التقنية، والمؤسسات المالية، ومؤسسات التمويل الصغري التي توفر خدمات التمويل الريفي والتدريب، وموفري الخدمات التقنية، والمبادرات الفردية المتعاقد معها من القطاع الخاص والشركاء التجاريين المنخرطين في صياغة خطط الأعمال والترويج للصادرات. وفي إطار التعلم أثناء العمل اليومي، سوف يكتسب المستفيدون القدرات لتنفيذية والتنظيمية الضرورية لاقتناص الفرص التي سيوفرها المشروع، كما سيوفر المشروع الدعم والمساعدة التقنية الضرورية ويعزز التحالفات الاستراتيجية مع الوكالات الإنمائية والقطاع الخاص إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية الأخير في توفير الإدارة التقنية وإدارة الأعمال والترويج للصادرات وغيرها من الخدمات. كذلك سينخرط مجلس استشاري ولجنة تقييم لتمويل المشروع في تنفيذ المشروع أيضا.

23- لضمان تنفيذ سريع للمشروع وإدارة ملائمة لأمواله، سوف تدخل الحكومة في اتفاقية دعم لإدارة الأموال مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السلفادور بإتباع مثال المشروعات الأخرى التي يمولها الصندوق في البلد.

جيم – التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

24- سيهتدي تنفيذ البرنامج بإطار لإدارة النتائج مشابه للإطار الوارد في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند للنتائج، وبالإطار المنطقي للمشروع. وستتم مواءمة هذه الأدوات التشاركية للتخطيط والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة مع مؤشرات النتائج والأثر التي تستخدمها الأمانة العامة التقنية بمكتب رئيس البلاد ونظام الرصد والتقييم في وزارة الزراعة. ومن الأمثلة على مؤشرات وأهداف الأداء التي ستأخذ بعين الحسبان احتياجات المجموعات المستهدفة المتنوعة والمشاغل والهموم المترابطة التي يتطرق إليها المشروع (مثل المساواة بين الجنسين والشباب والأمن الغذائي والحد من الضعف): (1) النسبة المئوية للأسر التي ستزيد من مؤشر ملكيتها للأصول الأسرية وهو مؤشر رئيسي في نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق؛ (2) نسبة الحد من سوء التغذية بين الأطفال وهو مؤشر رئيسي في نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق أيضا؛ (3) مؤشر التنمية البشرية حسب البلدية والقسم؛ (4) عدد المشروعات الريفية الصغرى (التعاونيات ورابطات المنتجين وغيرها من المشروعات المنظمة الزراعية وغير الزراعية) التي تتمتع بفرص الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والخارجية؛ (5) فرص العمالة التي تم توليدها من خلال المشروعات الصغرى والأعمال الريفية المؤسسة حديثا أو الموسعة والمعززة؛ (6) عدد المستفيدين من المشروع الذين يتمتعون بالوصول إلى الخدمات المالية الريفية. ولضمان القدرة على قياس نتائج المشروع والقدرة على اقتناص الخبرات من التنفيذ ونشرها، سيتم إرساء نظم مستدامة للرصد والتقييم وإدارة المعرفة كما سيتم رصد تنفيذ المشروعات الثانوية المحددة ونظام إدارة النتائج والأثر.

25- سيسعى المشروع للبناء على خبرة الصندوق واستقاء ونشر دروسه الخاصة في شبه إقليم أمريكا الوسطى، وبالتالي سيكون المشروع جزءا لا يتجزأ من شبكات التعلم لأغراض التنمية الريفية التي يرعاها الصندوق مثل شبكة فيدأمريكا وشبكة المساعدة التقنية للتنمية الزراعية والريفية في أمريكا الوسطى. وستتضمن ترتيبات إدارة المعرفة أيضا تعميق التعامل مع الجامعات ومراكز التفكير المعنية

بالتنمية الريفية، كما سيتم إيلاء تركيز خاص على تبادل الخبرات في الوصول إلى الأسواق وتنمية المشروعات الصغرى.

دال – الإدارة المالية والتوريد والتسيير

26- ستقوم وحدة تنسيق المشروع بالإدارة المالية وتوليد السلع والخدمات مع الامتثال الكامل للإجراءات والقواعد الوطنية. وسيتم فتح حساب خاص بالمشروع في مصرف تجاري يقبله الصندوق. وسيعزز تسيير قرض الصندوق من خلال ما يلي: (1) مشاركة المستفيدين في لجنة الاستعراض والموافقة التابعة للمشروع؛ (2) تحسين تخطيط البلديات والأراضي؛ (3) مراجعات سنوية مستقلة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للصندوق؛ (4) إشراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم الإداري؛ (5) دليل تشغيلي متسق؛ (6) فريق نشط لإدارة البرنامج في القطر. وبالإضافة إلى اتفاقية التمويل، سيغطى المشروع بموجب: (1) اللوائح التشغيلية لصناديق الاستثمار في بناء الأصول لأغراض التنمية الزراعية والتحديث؛ (2) الاتفاقيات التشغيلية مع الكيانات الخاصة لأغراض الترويج للصادرات والمساعدة التقنية المتخصصة للأعمال؛ (3) اتفاقيات التعاون مع البلديات والمؤسسات الحكومية؛ (4) اتفاقية إدارة الخدمات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السلفادور (انظر الفقرة 23).

هاء – الإشراف

27- سيخضع المشروع لإشراف الصندوق المباشر من مكتب الصندوق في غواتيمالا. ومن شأن هذا الإجراء أن ييسر القيام ببعثتي إشراف على الأقل سنويا. وسيتم توفير الدعم المستمر للتنفيذ وحل المشاكل على طول خطوط خطة التوريد للسلع والخدمات على مدى الثمانية عشر شهرا الأولى مبدئيا. مع تحمل مدير البرنامج القطري بالصندوق المسؤولية، سيدعم الصندوق استهلال البرنامج وتدريب موظفيه على الإدارة المالية للقرض، وعلى الرصد والتقييم، وسيتم إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الوكالة المنفذة ومظاهر إدارة المعرفة/التعلم والأمور ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين في المشروع، بما في ذلك القيام بدراسات خط الأساس وإطار قياس النتائج والأثر.

رابعا – تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف – تكاليف المشروع

28- تبلغ التكلفة الإجمالية الجديدة للمشروع 38.4 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات بما في ذلك الطوارئ السعرية والطوارئ المادية. وتتوزع تكاليف المشروع على المكونات حسب ما يلي: (1) تنمية رأس المال البشري والاجتماعي 6.7 مليون دولار أمريكي (17 بالمائة)؛ (2) الإنتاج المستدام وإعادة إحياء وإدارة الموارد الطبيعية 11.1 مليون دولار أمريكي (29 بالمائة)؛ (3) تنمية المشروعات الصغرى والأعمال الريفية 11.0 مليون دولار أمريكي (29 بالمائة)؛ (4) الخدمات المالية والريفية 5.1 مليون

دولار أمريكي (13 بالمائة)؛ (5) تنسيق المشروع والتعزيز المؤسسي لأغراض التنمية الريفية 4.5 مليون دولار أمريكي (12 بالمائة).

29- هنالك ثماني فئات للإنفاق: (1) البنى الأساسية (7 بالمائة من تكاليف خط الأساس)؛ (2) المعدات والمركبات (1 بالمائة)؛ (3) التدريب (7 بالمائة)؛ (4) اتفاقيات وعقود الخدمات (19 بالمائة)؛ (5) صناديق بناء الأصول لأغراض التنمية الريفية والتحديث (41 بالمائة)؛ (6) حساب أمانة الوساطة المالية الريفية (10 بالمائة)؛ (7) المرتبات (10 بالمائة)؛ (8) والتكاليف التشغيلية (5 بالمائة).

باء – تمويل المشروع

30- مصادر التمويل هي: (1) الصندوق بقرض قيمته 14.6 مليون دولار أمريكي (38 بالمائة)؛ (2) حساب الأمانة الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي بقرض تعادل قيمته 15.0 مليون دولار أمريكي (39 بالمائة)؛ (3) التمويل النظير من الحكومة بما يعادل 5.4 مليون دولار أمريكي (14 بالمائة) الذي يتضمن 3.5 مليون دولار أمريكي من حساب الأمانة لمشروع التنمية الريفية في المنطقة الوسطى– المرحلة الثانية كما سيتم تحويله إلى المشروع الجديد؛ (4) المساهمة من المستفيدين وقدرها 3.4 مليون دولار أمريكي (9 بالمائة).

جيم – تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

31- سيتم استثمار معظم الموارد في المشروعات المنتجة والحيازات المعاد إحياؤها والمبادرات محلية الإنتاجية، ومبادرات تجميع القيمة، والأعمال الريفية، وبناء القدرات ليستفيد منها المستخدمون المستهدفون فائدة مباشرة. وسوف تأخذ الفوائد أيضا شكل بنى أساسية اجتماعية موسعة ومساعدة تقنية متخصصة وأموال رسملة أكبر لأغراض الإنتاج الزراعي المستدام، وتنمية المشروعات الصغرى والأعمال الريفية، وإعادة إحياء وصيانة الموارد الطبيعية.

32- تتضمن الفوائد الرئيسية ما يلي: (1) تحويل أنشطة الكفاف التقليدية إلى أعمال تجارية مستدامة تتمتع بفرص الوصول إلى الموارد الاستثمارية والائتمان والأسواق؛ (2) تعزيز الرابطات وتمكين المجتمع المحلي والرسمالة الاجتماعية؛ (3) زيادة فرص الأعمال وتوليد الدخول وتعزيز الأمن الغذائي؛ (4) الحد من تدهور الأراضي والهشاشة وتعرض البيئة إلى الكوارث الطبيعية؛ (5) البنى الأساسية والأسواق الموسعة لأغراض الخدمات المالية الريفية؛ (6) التنسيق القطاعي المعزز وحوار السياسات الأوسع.

33- تم إجراء تحليل منتظم لتقييم أثر إدخال وحدات الإنتاجية الأولية ووضع نماذج للمشروعات الصغرى في سلاسل القيمة وأشارت النتائج إلى أن الاستثمارات في مثل هذه النماذج المولدة للدخل مربحة وأن صافي القيمة الحالية الناتجة عن الاستثمارات المجمعة موجب مع معدل عائد داخلي قدره 19.4 بالمائة.

دال – الاستدامة

34- تتضمن استراتيجية الاستدامة في المشروع سلسلة من الأنشطة الهادفة إلى ضمان تمتع المستفيدين بالإحساس بملكية المبادرات التي سيتم تمويلها خلال دورة الاستثمار بما في ذلك البنى الأساسية

الاجتماعية والاقتصادية. وتوفر الاستراتيجية استدامة رأس المال البشري المولد، وتسعى إلى تعزيز رابطات المنتجين ومشروعات تجميع القيمة والتجهيز والتسويق. وستعتمد استدامة المشروع على: (1) قدرة رابطات المنتجين على إدارة مبادرات أعمالها وإرساء روابط فعالة مع الأسواق والقطاعين العام والخاص؛ (2) إضفاء الصبغة المؤسسية على تخطيط البلديات التشاركي والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات المستهدفة؛ (3) تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لوزارة الزراعة.

هاء – تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

35- تم تحديد المخاطر التالية المتعلقة بتنفيذ المشروع: (1) صعوبة استهلال المشروع نتيجة للتأخيرات في الموافقة والمصادقة على القرض من قبل الجمعية الوطنية في السلفادور؛ (2) التدخلات السياسية في عمليات تخصيص الموارد على المستوى المحلي ومستوى البلدية؛ (3) الاضطرابات الاقتصادية نتيجة التنافس بين البلدان في الإقليم على نفس الأسواق (أي على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية) والذي يمكن أن يؤثر في نهاية المطاف على مشروعات المجموعات المستهدفة بموجب المشروع.

36- ستسهم الإجراءات التالية في تجنب أو التخفيف من هذه المخاطر: (1) توزيع المعلومات الخاصة بالمشروع بصورة مباشرة لهؤلاء المهتمين به مثل أعضاء البرلمان وممثلي منطقة المشروع والممثلين الوطنيين وغيرهم من صناع القرار وممثلي المجتمع السلفادوري بصفة عامة؛ (2) تعزيز المؤسسات البلدية من خلال الترويج لخطط التنمية المحلية وحملات الاتصالات الاجتماعية حول إجراءات ومتطلبات المشروع والمراجعات الاجتماعية وغيرها من العمليات المماثلة؛ (3) السعي بنشاط للوصول إلى أسواق بديلة لبعض المنتجات المحددة بالإضافة إلى الترويج للتجارة العادلة بالمنتجات الزراعية.

37- وفقا لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صنف المشروع على أنه عملية من الفئة "باء"، أي أنه من غير المحتمل أن يكون له أي أثر سلبي معتبر على البيئة.

خامسا – الاعتبارات المؤسسية

ألف – الامتثال لسياسات الصندوق

38- يستجيب المشروع للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015، والذي يروج لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الموجهة للأسواق على أنها عمل تجاري مربح. وسوف يتم تنفيذ المشروع بما يتماشى مع سياسات الصندوق حول تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية وإشراك السكان الأصليين (خاصة على أساس مبدأ قبولهم الحر المسبق المستنير)، كذلك فإنه يتماشى مع المبادئ التوجيهية الأساسية للخطة الرئيسية للتعاون الإسباني للفترة 2009–2012.

باء – المواءمة والتنسيق

39- يستند المشروع المقترح على: (1) الأهداف الاستراتيجية للخطة الإنمائية والوطنية للحكومة السلفادورية للفترة 2010–2014 والتي تهدف إلى تحقيق حد مستدام يمكن التثبت من صحته في الفقر؛ (2) كما أنه يتماشى مع الخطة القطاعية الاستراتيجية للبلاد، وبناء عليه يتطرق المشروع لبعض المجالات التي تحظى بأولوية في خطة التنمية الوطنية مثل التخفيف من المخاطر البيئية المتعلقة بتغير المناخ، وإعادة إعمار البنى الأساسية الإنتاجية، فإنه يتطرق إلى بعض الأهداف الرئيسية لخطة التنمية مثل الحد من الاعتماد على الواردات الزراعية وواردات الأغذية وخلق فرص العمالة الريفية، والتوسع في البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الدعم المحدد لأصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغرى والنساء والشباب الريفيين.

40- تستند استراتيجية التدخل الإجمالية على: (1) بناء الشراكات مع القطاع الخاص بهدف توسيع شبكات الوصول إلى أسواق خدمات المساعدة التقنية؛ (2) التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الإنمائية مثل منظمة كير والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمعهد الأمريكي للتعاون المعني بالزراعة والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ (3) الالتزام الكامل بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

جيم – الابتكارات وتوسيع النطاق

41- سيدخل المشروع الابتكارات التالية: (1) التركيز على بناء الرابطات المجتمعية ورابطات المبادرات الفردية الزراعية على الوصول إلى الأسواق وروابط المبادرات الفردية؛ (2) تعزيز التحالفات الاستراتيجية مع القطاع الخاص؛ (3) نهج الإنتاج المستدام (سلاسل القيمة الغذائية والتجارية) الموجه نحو التأقلم مع تغير المناخ مترافقة بتخطيط الأراضي والبلديات؛ (4) الاتفاقات بين مالكي الأراضي والمستأجرين والاستثمارات التي تعود بالفائدة على الطرفين لإعادة إحياء الأراضي على مستوى المزرعة؛ (5) تنمية خدمات مالية وريفية محددة وفقا لاحتياجات المجموعات المستهدفة للمشروع؛ (6) التركيز على الإمكانيات الإنمائية للشباب الريفيين وتدريب النساء والشباب على المهارات التي تتطلبها أسواق العمل المتغيرة بهدف تعزيز قدرتهم على المبادرة بمشروعات أعمالهم الخاصة بهم.

42- **نهج التوسيع.** ستستجيب تدخلات المشروع في الأراضي واستراتيجيات الاستهداف والأدوات التي سيتيحها تحسين روابط المبادرات الفردية والوصول إلى الأسواق والمعوقات في الأقاليم المختلفة في البلاد. ويمكن استخدام المعرفة المكتسبة حول وسائل تأسيس روابط المبادرات الفردية والشراكات الخاصة بأغراض الوصول إلى الأسواق لتكرار وتوسيع أنشطة المشروع في بلدان الأخرى في أمريكا الوسطى.

دال – الانخراط في السياسات

43- تم تعزيز الحوار مع الحكومة والوكالات الإنمائية الدولية وأصحاب المصلحة القطاعية من خلال إنشاء مجموعة للحوار الريفي في البلاد، والاشتراك في مبادرة المعرفة والتغيير في الفقر الريفي والتنمية التي أطلقها مركز أمريكا اللاتينية للتنمية الريفية. وقد صاغت السلفادور سياسة وطنية للأمن الغذائي والتغذوي تستند على حق الغذاء للجميع الذي نص عليه الدستور، كذلك فإن السيدة الأولى في السلفادور هي وزيرة الإدماج الاجتماعي ومنسقة المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي.

44- المجالات الرئيسية لحوار السياسات هي: تنمية وتعزيز التخطيط الإنمائي المحلي (التشاركي) على مستوى البلدية ومستوى مستجمعات المياه الصغرى؛ الوصول إلى الأسواق وتيسير البيئة الهادفة إلى تأسيس الأعمال والمشروعات الصغرى مع إيلاء اهتمام خاص لقدرات المبادرات الفردية التي تتمتع بها النساء والشباب.

سادسا – الوثائق القانونية والسند القانوني

45- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية السلفادور والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وستوزع أثناء الدورة نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها.

46- وجمهورية السلفادور مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

47- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا – التوصية

48- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم حساب الأمانة الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي من خلال الصندوق بصفته وصياً على حساب الأمانة الإسباني إلى جمهورية السلفادور قرضاً بشروط عادية تعادل قيمته أحد عشر مليونا ومائة وخمسين ألف يورو (000 150 11 يورو)، وأن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعي

Convenio de financiación negociado: "Proyecto de Desarrollo y Modernización Rural para las Regiones Central y Paracentral (PRODEMOR-Central) - Ampliación"

(Negociaciones concluidas el 14 de octubre de 2011)

Número del Préstamo del Fondo Fiduciario: [insertar número]

Proyecto de Desarrollo y Modernización Rural para las Regiones Central y Paracentral (PRODEMOR-Central)-Ampliación (en adelante el "Proyecto-ampliación")

La Facilidad Financiera de España para la Cofinanciación de la Seguridad Alimentaria (el "Fondo Fiduciario")

Y

La República de El Salvador (el "Prestatario")

(Cada uno de ellos por separado la "Parte" y los dos colectivamente las "Partes")

Acuerdan lo siguiente:

Preámbulo

CONSIDERANDO que la Junta Ejecutiva del Fondo Internacional de Desarrollo Agrícola (el "FIDA") en su 100º período de sesiones aprobó el instrumento por el que se crea la Facilidad Financiera de España para la Cofinanciación de la Seguridad Alimentaria ("Fondo Fiduciario") y asimismo autorizó que el Fondo Fiduciario, actuando mediante el Fondo Internacional de Desarrollo Agrícola ("FIDA") en su capacidad de Fideicomisario del Fondo Fiduciario, contrajera un convenio de préstamo con el Reino de España (España);

CONSIDERANDO que España y el FIDA, en su capacidad de Fideicomisario del Fondo Fiduciario, han contraído un convenio de préstamo con fecha 28 diciembre 2010;

CONSIDERANDO que el FIDA concedió un préstamo al Prestatario ("Financiamiento FIDA") por el importe de DEG 9 500 000 para asistir en la financiación del Proyecto PRODEMOR CENTRAL de acuerdo con los términos y condiciones establecidos en el Convenio de Préstamo del FIDA Número 728-SV de fecha 8 de abril 2009 ("Convenio de Préstamo 728-SV");

CONSIDERANDO que el Prestatario ha solicitado recursos adicionales mediante un préstamo del Fondo Fiduciario con el propósito de incrementar el financiamiento y cobertura geográfica del Proyecto PRODEMOR-Central FIDA 728-SV con el Proyecto-ampliación, tal y como se describe en el Anexo 1 del presente Convenio de Financiación.

Por lo tanto, las Partes acuerdan lo siguiente:

Sección A

1. Los siguientes documentos en su conjunto conforman colectivamente este Convenio: el presente documento, la Descripción del Proyecto-ampliación y Disposiciones de ejecución del presente Convenio (Anexo 1 del presente Convenio) y el Cuadro de asignaciones (Anexo 2 del presente Convenio).

2. Se adjuntan al presente convenio las *Condiciones Generales para la Financiación del Desarrollo Agrícola* de fecha 29 de abril de 2009, en sus sucesivas versiones enmendadas, (las "Condiciones Generales") y cualquiera de las disposiciones en ellas contempladas serán aplicables al presente Convenio. A los efectos de este Convenio, los términos definidos en las Condiciones Generales tendrán el significado en ellas indicado.

3. El Fondo Fiduciario proporcionará un Préstamo del Fondo Fiduciario al Prestatario (la "Financiación del Fondo Fiduciario"), que el Prestatario utilizará para ejecutar el Proyecto-ampliación de conformidad con los términos y condiciones del presente Convenio.

Sección B

1. El monto del Préstamo del Fondo Fiduciario es de 11 150 000 Euros.

2. El Préstamo del Fondo Fiduciario se concede en condiciones ordinarias por un plazo de 18 años incluyendo un período de gracia de tres (3) a partir de la fecha en que el Fondo Fiduciario haya determinado que se han cumplido todas las condiciones generales previas para el retiro de fondos. La tasa de interés será el Tipo de Interés de Referencia del Fondo aplicable a los Préstamos del Fondo Fiduciario, que es la tasa de interés EURIBOR más el diferencial variable aplicado por el Banco Internacional de Reconstrucción y Fomento para sus préstamos en Euro.

3. La Moneda de Pago del Servicio del Préstamo del Fondo Fiduciarios será el dólar de los Estados Unidos de América.

4. El primer día del Ejercicio Financiero aplicable será el 1º de enero.

5. Los pagos del capital y los intereses serán pagaderos cada 15 de mayo y 15 de noviembre.

6. El Prestatario proporcionará financiación de contrapartida para el Proyecto-ampliación por un importe de hasta USD 1 732 000 para cubrir impuestos, en caso de ser necesario.

Sección C

1. El Organismo Responsable del Proyecto-ampliación será el Ministerio de Agricultura y Ganadería, el mismo que el indicado en el Convenio de Préstamo 728-SV.

2. La Fecha de Terminación del Proyecto-ampliación será el quinto aniversario de la fecha de entrada en vigor del Préstamo del Fondo Fiduciario.

Sección D

El Préstamo del Fondo Fiduciario será administrado y el Proyecto-ampliación será supervisado por el Fondo Internacional de Desarrollo Agrícola.

Sección E

1. El presente Convenio está sujeto a la aprobación legislativa del Prestatario.

2. Se indican a continuación los representantes designados y las direcciones que han de utilizarse para cualquier intercambio de comunicaciones relacionadas con el presente Convenio:

Por la Facilidad Financiera de España para la Cofinanciación de la Seguridad Alimentaria:

Presidente del Fondo Internacional de Desarrollo Agrícola en su capacidad de Fideicomisario de la Facilidad Financiera de España para la Cofinanciación C.A.
Fondo Internacional de Desarrollo Agrícola
Via Paolo di Dono 44
00142 Roma, Italia

Por el Prestatario:

Ministerio de Hacienda
Boulevard de los Héroes, 1231
San Salvador, El Salvador,

Por el Organismo responsable del Proyecto:

Ministerio de Agricultura y Ganadería
Final 1a Avenida Norte y Avenida Manuel Gallardo,
Santa Tecla, La Libertad,
El Salvador, C.A

El presente Convenio, de fecha [insertar fecha], se ha preparado en idioma español en seis (6) copias originales, tres (3) de las cuales son para el Fondo Fiduciario y las otras tres (3) para el Prestatario.

_____
Por la Facilidad Financiera de España para la Cofinanciación de la Seguridad Alimentaria
[insertar nombre y cargo]

_____
Por el Prestatario
Ministro Hacienda

Anexo 1

Descripción del Proyecto-ampliación y Disposiciones de ejecución

El Apéndice 1 (Descripción del Proyecto) y Apéndice 3 (Ejecución del Proyecto y disposiciones complementarias) del Convenio de Préstamo FIDA 728-SV se aplicará mutatis mutandis a este Convenio, excepto en lo que respecta a la Sección 1 del Apéndice 1, cuyo contenido serán reemplazado como sigue, para considerar el aumento de la cobertura geográfica del proyecto PRODEMOR CENTRAL originada por el Proyecto-ampliación:

> "Apéndice 1 Sección 1.- Área del Proyecto. El área del Proyecto PRODEMOR CENTRAL y el proyecto-ampliación comprende las áreas rurales de ciento veintiún (121) municipios de las regiones Central y Paracentral, situados en los departamentos de: Chalatenango (treinta y tres municipios); La Libertad (veintidós); Cabañas (nueve); Cuscatlán (dieciséis); La Paz (veintidós); San Vicente (trece); y San Salvador (seis: Rosario de Mora, Panchimalco, Guazapa, San Martín, Santiago Texacuangos, Tonacatepeque). Estos municipios están clasificados como zonas predominantemente rurales y de pobreza extrema."

El Apéndice 3 Sección 5.1. del Convenio de Préstamo FIDA 728-SV quedará de la siguiente manera: - "Documento de Proyecto. A) El Prestatario, por intermedio del Ministerio de Agricultura y Ganadería como Representante para la ejecución del Proyecto, previa no objeción del Fondo, firmará un Documento de Proyecto con un Organismo Internacional, con el objeto que este administre los recursos financieros y servicios tales como: a) Procesos de adquisiciones y contrataciones; b) pagos de bienes y servicios, entre otros, garantizando el uso de mecanismos competitivos y transparentes, que determine las condiciones, responsabilidades y atribuciones, que regularán los términos en que el Organismo Internacional administrará los recursos financieros, así como sus relaciones con el Ministerio de Agricultura y Ganadería.

B) Para respaldar las operaciones financieras que se deriven de la administración de servicios por parte del Organismo Internacional, el Documento de Proyecto hará las veces de un Contrato de Servicios, para efectos de documentar principalmente la transferencia de recursos financieros públicos en administración al Organismo Internacional, y además para justificar el pago al Organismo Internacional del porcentaje sobre el monto total ejecutado del préstamo, el cual deberá ser estipulado claramente en el Documento de Proyecto."

Anexo 2

Cuadro de asignaciones

1. *Asignación de los recursos del Préstamo del Fondo Fiduciario.* En el cuadro que figura a continuación se presentan las Categorías de Gastos Admisibles que se financiarán con cargo al Préstamo del Fondo Fiduciario y la asignación de los montos del Préstamo del Fondo Fiduciario a cada Categoría, así como los porcentajes de los gastos correspondientes a los rubros que se financiarán en cada Categoría:

	Categoría	*Monto del Préstamo Fiduciario asignado (expresado en Euro)*	*Porcentaje de financiación*
I.	Infraestructura	1 560 000	100% sin impuestos
II.	Vehículos y equipos	70 000	100% sin impuestos
III.	Capacitación	900 000	100% sin impuestos
IV.	Convenios y contratos de servicio	1 730 000	100% sin impuestos
V.	Fondos de Coinversión para el Desarrollo y la Modernización Rural	5 940 000	
	a) Fondo de coinversiones de inducción a la producción sustentable	2 110 000	100% de trasferencias a beneficiarios
	b) Fondos de coinversiones de rehabilitación y conservación de los recursos naturales	790 000	100% de trasferencias a beneficiarios
	c) Fondos de coinversiones de apoyo al desarrollo de negocios y microempresas rurales	3 040 000	100% de transferencias a beneficiarios
VI.	Salarios	340 000	100% sin impuestos
VII.	Gastos de Operación	60 000	100% sin impuestos
Sin asignación		550 000	
TOTAL		11 150 000	

Logical framework

OBJECTIVE HIERARCHY	KEY PERFORMANCE INDICATORS AND TARGETS	MONITORING MECHANISMS AND INFORMATION SOURCES	ASSUMPTIONS/ (RISKS)
Goal Poverty among the rural population in communities and municipalities of the Central and Paracentral Region is significantly reduced	*Percentage of households that increase their index of household assets ownership (RIMS anchor indicator)* *Percentage reduction of children malnutrition (RIMS anchor indicator)* Increase in the Human Development Index (national and departmental levels)	Baseline, midterm and completion surveys El Salvador's Human Development Report (UNDP)	
Project Purpose The rural poor in the Central and Paracentral Region build their human and social capital and increase their production, employment and income, while rehabilitate and manage natural resources rationally, in the context of consolidated rural development implementation structures.	*40 000 direct beneficiaries take part of project's integral development processes and investments, including at least 30% rural women;* 500 groups, organizations and association for community development (Adescos) improve their organizational and self-management capacities; 65% *of agricultural producers apply improved technologies for seasonal and perennial crops; and for natural resources rehabilitation/ conservation* *200 women in management committees;* *195 enterprises/ rural businesses operating at end of 3th year;* All projects under MAG coordination harmonize planning, M&E/L and reporting instruments by end of 3th year.	RIMS impact survey implemented at 1st year, before mid-term and before completion Mid-term and final evaluations Regular M&E reports	The GOES's agenda for rural development/ poverty reduction maintains its stated high priority
Output by Component: **Human and Social Capital Development** **Output 1** The participation, decision-making and managerial capacities of rural/indigenous communities, producer associations and service providers are all strengthened, triggering off an integral community-centred and self-managed development process aimed both at inclusive development and rural modernization.	*50 community groups trained on integral community development management;* *100 organizations consolidated in community development and/ or economic-activities by type;* *50 Rural Municipal Promoters, trained on rural development promotion;* *50 cantones count with integral microwatershed development plans;* 3 000 rural women and youth trained in personal growth/ self esteem; 40% of the 600 technical-scholarship recipients (50% women), access the labour market and 10% initiate rural businesses. 10 500 families improved their overall sanitation and living conditions through basic infrastructure (e.g., improved stoves, latrines, etc.)	Baseline study report Regular M&E reports Social audit reports Mid-term and final evaluations Municipal records/ archives Documents and records of organizations	Resources from central government are properly budgeted and channelled to municipalities in a timely manner. Resources allocated to development-triggering investments generate concurrent action
Sustainable Production and the Rehabilitation and Management of Natural Resources **Output 2:** The sustainable and competitive production capacities of associations for community development (ADESCOS), family production units and producer organizations are effectively supported and enhanced. **Output 3:** The beneficiary rural/indigenous populations take on improved sustainable production and rehabilitation technologies, contributing to reverse deforestation, soil erosion and overall natural resource degradation at the farm, micro-watershed and municipal levels.	*15 000 beneficiaries access project-promoted technical assistance services;* 150 organised producer groups, Adescos, implementing projects under agro-ecologically and sound business plans; 50 producer organizations involved as (co-implementing) technical service providers; 120 community technical agents (*Productores inductores comunitarios – PICs*) providing assistance to organised groups. *6 000 beneficiaries access technical assistance on sustainable production and NR rehabilitation (at least 1 300 women);* 100 land rehabilitation agreements between sharecroppers/renters and landowners; 10 microenterprises producing/ commercialising planting material/ seedlings; *4 140 hectares of rehabilitated land through soil and water conservation*. *10 environmental service payment projects in execution.*	Baseline study report Regular M&E reports Social audit reports Mid-term and final evaluations Documents and records of organizations / service providers Municipal records/ archives GIS mapping	Prolonged adverse climatic conditions, i.e., erratic and/or heavy rainfall or extended dry season do not harm extensively project results
Business and Rural Micro-Enterprise Development **Output 4:** Organized beneficiaries develop and strengthen their entrepreneurial capacities, establishing and modernizing competitive rural businesses and microenterprises (agricultural and otherwise) both for local and external markets, from a value chain perspective.	*450 rural microenterprises (agricultural and otherwise) created and operating through business plans, (at least 30% by women/ youth);* *5,600 beneficiaries trained on production/ transformation-related abilities;* *25 rural enterprises created by rural women and youth, consolidated.*	Baseline study report Regular M&E reports Mid-term and final evaluations Business plans documents Documents and records of businesses and microenterprises	Comparative advantage for export products, maintained
Rural Financial Services **Output 5:** Access to credit and financial services by project beneficiaries is facilitated for production, transformation, commercialization and export.	US$3.5 million channelled through the Rural Financial Intermediation Trust Fund; 10 financial intermediaries with 20 new local branches, expanding financial services to 20 thousand people from 40 municipalities; *6 000 active savers at project completion;* *6 000 active credits at project completion. At least 45% to women, and 10% to youth;* *200 microenterprises with access to credit;* 300 rural communities financially organised to facilitate access to basic financial services (local organizational models, geared to RFI branches and/or new cooperatives).	Baseline study report Regular M&E reports Mid-term and final evaluations Trust Fund documents	The legal framework exists to transform the existing PRODAP II trust fund into a rural financial intermediation trust fund. Rural financial intermediaries, committed to rural poor development, do exist in the project area
Project Coordination and Institutional Strengthening for Rural Development **Output 6:** The technical, operational and inter-institutional coordination capacities of the Ministry of Agriculture and Livestock (MAG), strengthened and consolidated.	The Rural Development Directorate at the Ministry of Agriculture (MAG), established and consolidated: 100 technical and management staff sensitised and trained on key rural development-related themes (from IFAD-financed and other projects); MAG's knowledge management and communication strategy, established; IFAD-financed and other rural development projects harmonize their P/M&E systems/processes under a results management framework in the context of a consistent country programme.	Baseline study report Regular M&E reports IFAD project portfolio review Social audit reports Mid-term and final evaluations Minutes of Rural Development Round Table meetings PCU follow-up reports	MAG implements organizational changes to adapt to new project requirements